قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٣

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بما قيمته ١٠٠٠ مليون ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بما قيمته ١٠٠٠ مليون ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شعبان سنة ١٤٠٣ (٦ يونيه سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٤ مارس ١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ــ بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى عن طريق مشروع محطات الخدمة الزراعية فى جمهورية مصر العربية، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ــ طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المعمول بها ــ منحة فى حدود بليونين (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليها فيما يلى بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحالية و ٢٣ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء المنتجات اليابانية والخدمات الموضحة فيما يلى :

(ا) آلات زراعية ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل الآلات الزراعية المشار إليها فى (ا) بعاليه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك فإنه يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى (١) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه ، وهى منتجات دول أخرى غير اليابان .

٤ ــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار فى الفقرة(٣)، هذا وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (تعنى عبارة "الرعايا اليابانيون" عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين ياباني لتغطية الالتزامات التى استحقت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى "بالعقود المفحوصة") وذلك فى حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبي والذى تم تعيينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليه فيما يلى بـ "البنك") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى (١) الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين الياباني والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

٦ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التنزيل والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى الفورى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية ، والضرائب المحلية وأية غرامات مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراه من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى وبالتالى استقرار وتطوير الاقتصاد فى جمهورية مصر العربية ، و

(د) تحمل كافة المصاريف ـ فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة ـ الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (ب) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) .

(٢) لايعاد تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية بالعملة المصرية مبلغا يعادل المدفوعات بالين لشراء المنتجات المشار إليها فى (١) من الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى ، سوف يكون الإيداع حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٤ إلا إذا تم الاتفاق بين السلطات المعنية للحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة فى أغراض التنمية الزراعية متضمنة زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين فيما بينهما بشأن استخدام المبلغ المودع .

٨ ـ يتم الاتفاق من خلال المباحثات بين السلطات المعنية فى الحكومتين على مزيد من التفاصيل الإجرائية لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يتعلق بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد ـ بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تعزيزا للترتيبات السابقة ، تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطار كتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بأسمى اعتباراتى .

يوسوكي تاكائى

سفير فوق العادة

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ مارس ١٩٨٣

صاحب السعادة

يشرفنى الاشعار باستلام مذكرة سعادتكم بتاريخ اليوم ، والتى نصها :

" أتشرف بالاشارة إلى المناقصات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقـــترح ــ بالنيابة عن حكومة اليابان ــ الترتيبات التالية :

١ ــ بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى عن طريق مشروع محطات الخدمة الآلية الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ــ طبقا للقوانين والقواعـد اليابانية المعمول بها ــ منحة فى حدود بليون ين (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليها فيما يلى بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاليـة و ٢٣ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربيـة المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء المنتجات اليابانية والخدمات الموضحة فيما يلى :

(أ) آلات زراعية ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل الآلات الزراعية المشار إليها فى (أ) بعاليه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك فإنه يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه ، وهى منتجات دول أخرى غير اليابان .

٤ ــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ ، هذا وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هـذه العقود لتكون صالحـة للمنحة (تعنى عبارة " الرعايا اليابانيون " عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ــ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطيـة الالتزامات التى استحقت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لمـا نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى " بالعقود المفحوصة ") وذلك فى حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـا بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم تعيينه بواسطة حكومـة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليه فيما يلى بـ " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين اليابانى والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهـة المعنية بها .

٦ ــ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) ضمان التنزيل والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى الفورى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة ،

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية ، والضرائب المحلية وأية غرامات مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراه من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى وبالتالى استقرار وتطوير الاقتصاد فى جمهورية مصر العربية ، و

(د) تحمل كافة المصاريف ــ فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة ــ الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (ب) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

(٢) لايعاد تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية بالعملة المصرية مبلغا يعادل المدفوعات بالين لشراء المنتجات المشار إليها فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى سوف يكون الإيداع حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٤ إلا إذا تم الاتفاق بين السلطات المعنية للحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة فى أغراض التنمية الزراعية متضمنة زيادة الانتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين فيما بينهما بشأن استخدام المبلغ المودع .

٨ ــ يتم الاتفاق من خلال المباحثات بين السلطات المعنية فى الحكومتين على مزيد من التفاصيل الاجرائية لبعض الترتيبات الحالية .

٩ ــ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يتعلق بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد ـ بالنيابه عن حكومة جمهورية مصر العربية ـ تعزيزا للترتيبات السابقة ، تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية بقيد استكمال الاجراءات الدستوريه الضروريه لبدء سريان هذا الاتفاق .

ويشرفنى أيضا الرد ـ بالنيابه عن حكومة جمهورية مصر العربية ـ تعزيز الترتيبات السابقه ، والموافقه على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة يعتبران بمثابة اتفاقا بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومه مصر العربيه بقيد استكمال الاجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وانتهز هذه الفرصة لأجدد التأكيد باسمى اعتباراتى .

دكتور / وجيه شندى
وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على الخطابات المتبادله الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحه المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى بما قيمته ١٠٠٠ مليون ين يابانى ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٩ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة المساهمة فى زيادة الانتاج الغذائى بما قيمته ١٠٠٠ مليون ين يابانى .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٧ .

كمال حسن على